

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1996/25  
21 May 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٦٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية الأفغانية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يدين مجلس الأمن الانتهاكات الأخيرة لاتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1102، المرفق الأول)، ولا سيما الهجوم المدبّر والمنظم الذي شنته المعارضة الطاجيكية المسلحة في منطقة تافيلدارا. ويشجب بشدة إزهاق أرواح المدنيين وأفراد قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة نتيجة لأعمال العنف. ويؤكد أن هذه الأعمال غير مقبولة كلية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لأن جميع هذه الأعمال وأمثالها تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل السائدة في طاجيكستان. وهو يطالب بوقف الأعمال الهجومية وأعمال العنف على الفور.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

"ويؤكد مجلس الأمن دعمه لتمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال مدة المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين ويشير إلى أن حركة النهضة الإسلامية لطاجيكستان وافقت على تمديد وقف إطلاق النار وإن كان لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أخرى. ويطلب إلى الطرفين إظهار التزامهما بالسلام من خلال الامتثال الدقيق لوقف إطلاق النار ولسائر الالتزامات التي أخذها على عاتقهما وكذلك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يذكر الطرفين بأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مرهونة بشرط أن يظل وقف إطلاق النار ساريا وأن يواصل الطرفان الالتزام بوقف فعلي لإطلاق النار وبالمصالحة الوطنية وبتعزيز الديمقراطية.

"ويثني مجلس الأمن على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لما قدموه من مساهمة في ظل ظروف صعبة. ويعرب عن قلقه إزاء القيود التي يفرضها الطرفان على بعثة

المراقبين ويطلب إليهما، وخاصة إلى حكومة طاجيكستان، كفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وضمان حريتهم في التنقل.

ويطلب المجلس إلى الطرفين تسوية الخلافات القائمة بينهما حول أداء اللجنة المشتركة لعملها، بما في ذلك مسألة الضمانات الأمنية لأعضاء اللجنة، وبدء عمليات اللجنة من جديد في أسرع وقت ممكن.

"ويساور مجلس الأمن القلق لأن تفاقم الحالة الإنسانية يزيد من ضرورة الحصول على الموارد اللازمة ويطلب إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى الاستجابة على الفور لدعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

"ويدعو مجلس الأمن الأمين العام وممثله الخاص إلى مواصلة جهودهما الرامية إلى استئناف المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في أقرب وقت ممكن ويطلب إلى البلدان والمنظمات الإقليمية التي تقوم بعمل المراقب لهذه المحادثات تقديم كل دعم ممكن لجهودهما.

-----